

## التقرير السادس للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون

### أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب القرار ١٧٩٣ (٢٠٠٧) ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وطلب إلي أن أقدم بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ استراتيجية انجاز للمكتب تتضمن تخفيضا في عدد الموظفين بنسبة ٢٠ في المائة بحلول ٣١ آذار/مارس، واستمرار عمل البعثة بنسبة ٨٠ في المائة من القوام الأصلي حتى ٣٠ حزيران/يونيه، وإنهاء ولاية المكتب بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وطلب إلي المجلس أيضا أن أقدم مقترحات محددة بشأن ولاية المكتب الذي سينشأ في المرحلة التالية لانتهاؤ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، وهيكل وقوام ذلك المكتب، في تقريره لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ويرد في هذا التقرير بيان بأحدث المعلومات عن التقدم الذي أحرزته البعثة في تنفيذ ولايتها منذ تقديم تقريره الأخير عن سيراليون المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/704)، ويرد في التقرير مزيد من المعلومات عن استراتيجية انجاز المكتب، ويحدد مقترحاتي بشأن ولاية المكتب التالي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وهيكله وقوامه.

### ثانيا - التطورات الرئيسية

#### الوضع السياسي

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة سيراليون بذل جهود جديدة بالثناء لتنفيذ خططها لتوطيد السلام والإنعاش الاقتصادي. وفي يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير، عقد الرئيس إرنست باي كوروما معتكفه الرئاسي الأول لأعضاء مجلس الوزراء، ونواب الوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرئيسيين في بومبونا، بمقاطعة تونكوليلي في الإقليم



الشمالي، لمناقشة رؤيته واستراتيجياته للدفع بالبلد قدما من خلال خطة للتغيير. وركز الرئيس على عدة مجالات ذات أولوية، وهي: الطاقة وإمدادات المياه؛ ووسائط النقل البري والجوي والمائي؛ وبطالة الشباب؛ وقطاعات النمو الاقتصادي، بما فيها الزراعة والتعدين؛ ومصائد الأسماك والموارد البحرية والسياحة؛ والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والإسكان؛ وبناء القدرات في القطاعين العام والخاص، وذلك في الحكومة المحلية وفي نظام العدل. وفي ختام المعتكف، اتفق على أن يدخل كل وزير في اتفاق تعاقدي مع الرئيس، يسمح للرئيس برصد وتقييم أداء الوزير في تحقيق الأهداف المتفق عليها، على أساس دوري. ووقع على تلك العقود منذئذ.

٣ - ولا يزال التوتر السياسي بين مؤيدي حزب مؤتمر جميع الشعب والحزب الشعبي لسيراليون مصدرا للانشغال. واتخذ الحزب الشعبي لسيراليون في مؤتمر مجلسه التنفيذي الوطني المعقود يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير قرارا يتكون من عشر نقاط يدعو الحكومة إلى مسائل، من بينها، الحل الفوري للجنة الانتخابية الوطنية وتنحية الرئيس قبل إجراء انتخابات المجالس المحلية في ٥ تموز/يوليه. وأدان القرار أيضا ما وصفه بتواصل ممارسات "التخويف والتحرش والمضايقة" الموجهة ضد أعضاء الحزب الشعبي لسيراليون، وإقالة حكومة مؤتمر جميع الشعب للموظفين العامين الذين يُتصور بأنهم من مؤيدي الحزب الشعبي لسيراليون.

٤ - وفي ١٣ شباط/فبراير، ردت المحكمة العليا لسيراليون القضية التي رفعها الحزب الشعبي لسيراليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ التي تطعن في قرار اللجنة الانتخابية الوطنية بشأن عدم صحة الأصوات المدلى بها في ٤٧٧ مركز اقتراع خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٨ أيلول/سبتمبر. وقضت المحكمة العليا بأنها لا تمتلك الإختصاص القضائي بموجب دستور عام ١٩٩١ لسيراليون للنظر في أي إجراءات تتعلق بانتخاب الرئيس. وبين الحزب الشعبي لسيراليون منذ ذلك الحين اعترامه الطعن مرة أخرى في قرار المحكمة العليا.

٥ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، إثر قيام أفراد مجهولين في بلدة بو في الإقليم الجنوبي بتشويه صورة كبيرة بالحجم الطبيعي للرئيس كوروما، قامت جماعة يُدعى أنها من المتعاطفين مع حزب جميع الشعب بتخريب ونهب المكتب الإقليمي للحزب الشعبي لسيراليون في بو، وحاولت مهاجمة مسؤولي مجلس المدينة الذين كانوا قد تساءلوا في السابق عن شرعية نصب الصورة في مركز المدينة دون موافقتهم.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الرئيس كوروما اجتماعات مع زعيم الأقلية من الحزب الشعبي لسيراليون في البرلمان، وضم أعضاء من الحزب الشعبي لسيراليون

للمشاركة في وفده للقيام بزيارات رسمية في الخارج، كما قام بزيارات مصالحة إلى كينيا في الإقليم الشرقي وבו في الإقليم الجنوبي، وهي مناطق تعتبر بصفة عامة مناطق نفوذ قوية للحزب الشعبي لسيراليون.

٧ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية أن حزب مؤتمر جميع الشعب فاز بالمقاعد الأربعة جميعها في الانتخابات البرلمانية الفرعية في ٢٩ آذار/مارس، التي أجريت ملأ الشواغر التي طرأت إثر تعيين شاغلي الوظائف في مواقع وزارية. وانتخب جميع شاغلي الوظائف الأربعة في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في تموز/يوليه ٢٠٠٧ ضمن قائمة حزب مؤتمر جميع الشعب. وعلى الرغم من انخفاض عدد الناخبين (٢٤,٨ في المائة)، فقد كانت الانتخابات الفرعية جيدة التنظيم وسارت بشكل سلس.

### ثالثا - الوضع الأمني

٨ - ظل الوضع الأمني في سيراليون متسما بالهدوء نسبيا. وتعود التهديدات الرئيسية لاستقرار البلد إلى عوامل من بينها ارتفاع أعداد الشباب العاطلين عن العمل، وسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، التي يزيد ارتفاع أسعار السلع الغذائية والبترين من تفاقمها، والتوترات السياسية والعرقية التي بقيت دون حل. ويظل الوضع الأمني على امتداد الحدود مع ليبيريا وغينيا مستقرا بصفة عامة. غير أن النزاع الإقليمي على الأراضي بين سيراليون وغينيا على المدينة الحدودية بينغا لم يسو بعد. وأعربت حكومة سيراليون عن التزامها بحل هذه المسألة عن طريق الحوار.

### رابعا - إصلاح قطاع الأمن

#### ألف - شرطة سيراليون

٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون العمل مع إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لتعزيز شرطة سيراليون، وذلك بتقديم خدمات التدريب والإرشاد وتطوير الإدارة والمشورة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسات إلى قوة الشرطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم للأنشطة التدريبية المنظمة لتعزيز وتقوية القدرة المؤسسية لشرطة سيراليون في مجال مراقبة الجماهير وإدارة النظام العام، تحضيراً لانتخابات المجالس المحلية في ٥ تموز/يوليه. وقدمت البعثة الدعم والإرشاد أيضا لأمانة التخطيط للانتخابات التابعة لشرطة سيراليون، في وضع خطة إجرائية أمنية وميزانية للانتخابات البرلمانية الفرعية في ٢٩ آذار/مارس، وتنفيذ ذلك. وتقوم البعثة حاليا بمساعدة شرطة سيراليون في وضع خطة إجرائية أمنية وميزانية لانتخابات المجالس المحلية في ٥ تموز/يوليه.

١٠ - وقام المكتب بدعم قوة الشرطة في الإعداد لحلقة عمل تدريبية لمدة أسبوعين حول إدارة المرور، وتنظيمها، لعدد ١١٥ من أفراد شرطة سيراليون وشرطة المرور خلال الفترة من ١١ إلى ٢٢ شباط/فبراير. وتلقى المشاركون التدريب فيما يتعلق بقانون قواعد المرور على الطرق المنقح، وإجراءات الشرطة في التحقيقات المتعلقة بالمرور، وإدارة اختناقات المرور، والنهج المجتمعية لإدارة المرور، وأخلاقيات الشرطة والمعايير المهنية. وساعدت البعثة أيضا في التدريب السابق للنشر لعشرين من أفراد شرطة سيراليون، بمن فيهم ثلاثة نساء، يعملون حاليا في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهذه هي أكبر الوحدات من أفراد شرطة سيراليون التي تشارك في عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

١١ - وفي شباط/فبراير، أصدرت شرطة سيراليون نتائج الدراسة الاستقصائية للتصورات والتي كانت ثمرة لمشروع تعاوني بين شرطة سيراليون وبرنامج تطوير قطاع العدل الذي تدعمه المملكة المتحدة. وبينت الدراسة الاستقصائية حدوث تحسن كبير في شعور المجتمعات المحلية بالرضا عن أداء الشرطة في مجال منع الجرائم وتأمين السلامة منذ عام ٢٠٠٦.

١٢ - وفي شباط/فبراير، أصدرت شرطة سيراليون أيضا تقريرها الإحصائي عن الجرائم لعام ٢٠٠٧، الذي بين أنه في حين شهدت حالات الجرائم المبلغ عنها انخفاضاً، فإن الجنايات الخطيرة مثل السلب باستخدام العنف، والاعتصاب، والقتل قد ارتفعت. ولتعزيز قدرة شرطة سيراليون على التصدي لهذا التوجه، قام برنامج تطوير قطاع العدل ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بمساعدة الشرطة على وضع برنامج تدريبي وتنفيذه للمديرين من المستويات العليا والوسطى في مجال التحقيقات الجنائية والاستخبارات المتعلقة بالجريمة، وللأطباء في مجال الطب الشرعي. وتمول إدارة التنمية الدولية برنامج التدريب الذي مدته سنتان، وبدأ تنفيذه في آذار/مارس.

## باء - القوات المسلحة لجمهورية سيراليون

١٣ - واصل المكتب دعم جهود المملكة المتحدة، من خلال الفريق الدولي لتوفير المشورة والتدريب في المجال العسكري، وإدارة التنمية الدولية، الرامية لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية سيراليون وإعادة تنظيمها. وقام المكتب أيضا بالاتصالات مع القوات المسلحة لتقديم تقارير عن الوضع الأمني في البلد، ورفع توصيات فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الخارجية والداخلية.

١٤ - وإثر استعراض شامل قامت به وزارة الدفاع، بدعم من الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، وافقت حكومة سيراليون على مزيد من التخفيض لأفراد القوات المسلحة من ١٠ ٥٠٠ فرد إلى ٨ ٥٠٠ فرد، لانتهاؤه منه بحلول عام ٢٠١٠. وفي

١٢ آذار/مارس، أعلن وزير الدفاع أن التخفيض سينجز من خلال عملية تسريح أولئك الذين جرحوا في المعارك، والذين يعانون من أمراض عقلية وأمراض مزمنة، بالإضافة إلى أولئك الذين إما أنهم قد وصلوا سن التقاعد وهي ٥٥ سنة، أو يرغبون في التقاعد الطوعي. وفي حالة عدم التمكن من الوصول إلى الحد المقرر بـ ٨ ٥٠٠ فرد، ستنفذ إجراءات التقاعد الإلزامي. وذكر الوزير أيضا أن الأشخاص المسرحين سيمنحون فرص التدريب على المهارات الوظيفية.

١٥ - ولا تزال القوات المسلحة لجمهورية سيراليون تواجه تحديات مالية ولوجستية جديّة، من بينها عدم توفر الإمدادات الكافية من الوقود ومواد التشحيم لتشغيل المركبات، والمولدات. وفضلا عن ذلك، لا يزال الأفراد العسكريون وأسرهم يعيشون في ظروف سكنية مكتظة ودون المستوى اللائق في الثكنات الرئيسية في فريتاون، ولا يتحصلون على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية المناسبة إلا بشكل محدود. وتبذل جهود حاليا لتحسين الثكنات العسكرية الثلاث في فريتاون، باستخدام تمويلات مقدمة من صندوق بناء السلام.

١٦ - ويعمل المكتب مع شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون لتعزيز تعميم المنظور الجنساني في كلتا المؤسسات. بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولوضع وتعزيز السياسات والإجراءات المتعلقة بالتحرش الجنسي والتمييز وإساءة المعاملة في أماكن العمل. ومن بين الأنشطة التي تقوم بها البعثة دعم وضع مبادئ توجيهية للسياسات ومدونة سلوك بشأن الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بالإضافة إلى إتاحة التدريب لتعزيز قدرة أفراد الشرطة والأفراد العسكريين على معالجة حوادث الاعتداء الجنسي والعنف العائلي والاعتداء الجسدي، والمعاملة القاسية التي يتعرض لها الأطفال.

### خامسا - التحضيرات لانتخابات المجالس المحلية في ٥ تموز/يوليه

١٧ - تستمر التحضيرات لانتخابات المجالس المحلية في ٥ تموز/يوليه. وستشمل هذه الانتخابات مجالس المدن الخمس وهي فريتاون وبو وكينيا وكويدو - نيو سيمبهبوم، وماكيني، المجلس البلدي لمنطقة بونثي بالإضافة إلى ١٣ مجلسا من مجالس المقاطعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أتمت اللجنة الانتخابية الوطنية عملية إعادة تنظيم للموظفين، وعينت ثلاثة مفوضين انتخابيين جدد.

١٨ - واستمرت البعثة في تقديم المساعدة التقنية للجنة الانتخابية الوطنية لإجراء انتخابات المجالس المحلية. ويقدم فريق مساعدة انتخابي تابع للأمم المتحدة المساعدة حاليا للجنة فيما يتعلق بالتخطيط لعملياتها الانتخابية، وتحديث سجل الناخبين وعرضه وشراء المواد المتعلقة بالانتخابات، واستعراض الإطار القانوني للانتخابات والإجراءات وبرامج التدريب

الانتخابية. وبمساعدة من خبير الأمم المتحدة لتعيين الحدود، تمكنت اللجنة أيضا من إنهاء ترسيم ٣٩٤ دائرة للانتخابات.

١٩ - وجميع التمويلات لانتخابات المجالس المحلية المقدرة بمبلغ ٢٤,٨ مليون دولار قد تم إما التعهد من المانحين بدفعها أو أنها قد دفعت فعلا. وتعهدت إدارة التنمية الدولية، وهي أكبر مانح منفرد، بدفع مبلغ ٥,٥ مليون جنيه إسترليني، في حين تعهد الاتحاد الأوروبي بدفع مبلغ ٣,٧ مليون يورو، وتعهدت منظمة العون الأيرلندية بدفع مبلغ ١ مليون يورو، والدانمارك بدفع مبلغ ٣٨٩ ٠٠٠ يورو، واليابان بدفع مبلغ ٤٦٧ ٠٠٠ دولار. وقد دفعت الحكومة بالفعل ١,٣ مليون دولار من أصل تعهدها بدفع مبلغ ٣,٢ مليون دولار. وفي الوقت نفسه، تقدم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة المساعدة المالية للجنة الانتخابية الوطنية ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وهذه الأخيرة هي اللجنة المسؤولة عن تنظيم أنشطة الأحزاب السياسية.

## سادسا - القطاع الاقتصادي

٢٠ - لا يزال الوضع الاقتصادي في البلد هشاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادات كبيرة في أسعار الغذاء والبتزين في العالم، كان لها تأثير مباشر على أسعار هذه السلع في سيراليون. وقد شكل ذلك ضغطاً كبيراً على اقتصاد البلد المهش أصلاً، بما أن قرابة ٧٠ في المائة من الأرز المستهلك في البلد مستورد. وقد وعدت الحكومة بالعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز بحلول عام ٢٠١٠.

٢١ - وفي حين اتخذت الحكومة بعض التدابير للإسراع في عملية الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحوار مع شركائها في التنمية، تدعو الحاجة إلى ضخ قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية لتمكين الحكومة من تنفيذ وعدها بالقيام بحملة لتحسين الاقتصاد خلال ثلاث سنوات.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الحكومة على تحسين إمدادات الكهرباء في البلد. وبمساعدة من شركائها الدوليين، حصلت الحكومة على ٤٥ مليون دولار لتنفيذ مشروع بومبونا الكهرومائي، الذي سيؤدي إنجازه إلى زيادة إمدادات الكهرباء زيادة كبيرة في أرجاء البلد. ويتوقع أن يكتمل المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي غضون ذلك، طلبت الحكومة في شباط/فبراير إنشاء محطة كهربائية بقدرة ١٠ ميغا وات في فريتاون، وقد عززت إمدادات الكهرباء في المدينة.

٢٣ - وقامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة سيراليون في الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس لاستعراض أداء البلد في إطار مرفق النمو والحد من الفقر ولمناقشة البرنامج الاقتصادي لعام ٢٠٠٨. ولاحظت بعثة صندوق النقد الدولي أنه في حين ارتفع نمو الناتج المحلي بنسبة ٦,٨ في المائة، فإنه لا يزال أدنى من معدل النمو المتوقع بنسبة ٧,٤ في المائة. وأشارت البعثة على الحكومة أن تزيد من وتيرة تنفيذ إصلاحاتها الهيكلية، التي تشمل تحديث الهيئة الوطنية للإيرادات، واعتماد استراتيجية لإصلاح القطاع المالي وتعزيز لجنة مكافحة الفساد.

## سابعاً - القطاع الاجتماعي

٢٤ - في ٢٢ شباط/فبراير، أعلن وزير الدولة لشؤون التنمية الدولية في المملكة المتحدة، خلال زيارة قام بها إلى سيراليون، أن إدارة التنمية الدولية ستقدم مبلغاً قدره ٣٢ مليون جنيه إسترليني على مدى خمس سنوات لإدخال تحسينات على هيكلية إمدادات المياه والمرافق الصحية والثقافة الصحية العامة في البلد.

٢٥ - وفي ٢٩ شباط/فبراير، أطلق الرئيس كوروما الخطة الاستراتيجية للصحة الإنجابية وصحة الطفل للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، التي تهدف إلى الحد من المعدلات الحالية لوفيات الأمهات أثناء النفاس والأطفال دون سن الخامسة والأطفال الرضع بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ودعمًا لهذه الخطة، شاركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية في سيراليون في وضع برنامج يشمل التحصين والرعاية الأساسية والشاملة للنساء أثناء التوليد في الحالات الطارئة، والوقاية من سوء التغذية ومعالجتها.

٢٦ - وقد اكتملت خطة إطلاق قانون حقوق الطفل الذي اعتمده البرلمان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ومن المقرر عقد اجتماع للدعوة من أجل تعبئة شركاء لتنفيذ الخطة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. وفي غضون ذلك، دعمت اليونيسف وزارة الرعاية الاجتماعية والجنسانية وشؤون الطفل في وضع الحد الأدنى من معايير حماية ورعاية بيوت الأيتام والأطفال المستضعفين.

٢٧ - وقد أُستكمل التحضيرات لإجراء تعداد للمعلمين، سيشكل أساساً لوضع سياسة لتدريب المعلمين. وبمساعدة اليونيسف، تجري وزارة التعليم دراسة عن الأطفال "خارج المدرسة" لتحديد العوائق التي تحول دون ذهاب الأطفال إلى المدرسة في سن التحاقهم بالمدرسة وإتمام مرحلة تعليمهم الابتدائي. وستركز الدراسة أيضاً على استراتيجيات لضمان إمكانية تسجيل ما نسبته ٣٠ في المائة من الأطفال الذين هم خارج المدرسة حالياً.

## ثامنا - تعزيز الحكم الديمقراطي

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها الحكومة بهدف تعزيز الحكم الديمقراطي في ثلاثة قطاعات رئيسية هي: قطاع الانتخابات التشريعية والقطاع العام وقطاع العدل. وقد ركز الدعم البرنامجي لكل قطاع من هذه القطاعات على تنمية القدرات المؤسسية والهيكلية. وقد دعمت الأمم المتحدة أيضا الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق لا مركزية سلطتها، ومراجعة دستور عام ١٩٩١ ومكافحة الفساد.

## ألف - تقديم الدعم للبرلمان

٢٩ - قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، بتيسير إنشاء فريق عمل للتنسيق التقني ودعم بناء القدرات للبرلمان لتعزيز دوره في الرقابة وتوعية أعضاء البرلمان بدورهم في إقامة النظام الديمقراطي.

٣٠ - وتعمل الأمم المتحدة أيضا مع البرلمان وغيره من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي، على وضع برنامج شامل منسق لتنمية قدرات البرلمانيين. وفي هذا الصدد، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الشركاء الآخرين في التنمية، تدريباً توجيهياً أساسياً لأعضاء البرلمان الجدد بشأن مهامهم التشريعية والتمثيلية ومهامهم المتعلقة بالرقابة، فضلا عن إجراء دورات تدريبية في مجال إعداد الميزانيات والمخصصات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، بالتنسيق مع ممثلي المجتمع المدني بتنظيم حلقات دراسية بشأن مبادرات الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وبشأن تشريعات التعدين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى البرلمان بمعدات مكتبية، تشمل حواسيب وماسحات ضوئية وطابعات وآلات نسخ رقمية.

## باء - الدعم المقدم لإصلاح القطاع العام

٣١ - خلال المعتكف الرئاسي المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، حدد الرئيس إعادة هيكلة شاملة للقطاع العام، لا سيما الخدمة المدنية، بوصفها إحدى أولوياته الرئيسية. وعيّن الرئيس مديرا لإصلاح الخدمة العامة يرفع تقاريره إليه مباشرة. وعلاوة على ذلك، وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الحكومة في طور إنشاء وحدة للسياسات والاستراتيجية في مكتب الرئيس، ستكون بمثابة مجمع للفكر والهيئة الفنية التنفيذية للرئاسة بشأن المسائل

الاستراتيجية وتخطيط السياسات. كما ستعمل بشكل وثيق مع وحدة إصلاح القطاع العام في تنفيذ برنامج إصلاح القطاع العام التابع للحكومة.

### جيم - تقديم الدعم لتطوير قدرة قطاع العدل

٣٢ - يجري بناء قدرة مؤسسات قطاع العدل بشكل تدريجي. وفي ١٩ شباط/فبراير، أطلق الرئيس كوروما استراتيجية إصلاح قطاع العدل والخطة الاستثمارية في سيراليون للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، التي تركز على إقامة مجتمعات محلية آمنة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين أداء العدالة. وقد مُنح فريق قيادة العدالة المؤلف من وزير العدل، ووزير الداخلية، ورئيس المحكمة العليا، المسؤولية الشاملة لتنفيذ الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، أنشئ مكتب تنسيق قطاع العدل في وزارة العدل لتسهيل العمل اليومي في تنفيذ الاستراتيجية.

٣٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود التي تبذلها الحكومة الرامية إلى زيادة فرص الوصول إلى العدالة في جميع أنحاء البلد عن طريق إنشاء محاكم مؤقتة للمساعدة في البت في القضايا المعلقة منذ أمد طويل. كما ساعد على تحديد وتجهيز مرافق المحكمة.

### دال - تقديم الدعم لجهود مكافحة الفساد

٣٤ - بمساعدة إدارة التنمية الدولية، وضعت لجنة مكافحة الفساد خطة عمل استراتيجية. وأنشأت أيضا إدارة للتحقيق والاستخبارات والملاحقة القضائية، ونقلت أماكن المدعين العامين المعنيين بمكافحة الفساد من مكتب المدعي العام إلى اللجنة.

٣٥ - وخلال المعتكف الرئاسي المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، أفاد رئيس لجنة مكافحة الفساد أن اللجنة قد وضعت نهجا ذا ثلاثة أبعاد تتكون من المنع والتثقيف والملاحقة القضائية للتصدي للفساد. وشدد على أهمية الحصول على إقرارات الذمة المالية من الموظفين العموميين، ورصد عملية المشتريات وضمان الشفافية في تسيير أعمال الحكومة. وأبرز أيضا أهمية سن تشريعات من شأنها أن تمنح اللجنة سلطة لملاحقة قضايا الفساد وأهمية توعية الجمهور بشأن مكافحة الفساد.

٣٦ - وفي ٢٧ شباط/فبراير، أقر مجلس الوزراء استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد، بعد عملية استعراض شاملة، حظيت بتأييد من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وغيره من الشركاء الدوليين. وقد أنشئت وحدة داخل لجنة مكافحة الفساد لتنسيق ورصد تنفيذ هذه الاستراتيجية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال لجنة مكافحة الفساد تعاني

من نقص شديد في الموظفين وفي الأمور المالية واللوجستية. ويجري حاليا تقييم الاحتياجات من الموارد البشرية بدعم من إدارة التنمية الدولية، لتحديد احتياجات اللجنة.

٣٧ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، اعتقلت اللجنة أمين المظالم السابق، فرانسيس غابيدون، بسبب الجرائم المزعومة المرتكبة في إطار ما ينص عليه قانون مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٠ أثناء توليه منصب أمين المظالم في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧. وقد أفرج عنه منذ ذلك الحين بكفالة.

#### هاء - نقل السلطة واللامركزية

٣٨ - أحرز بعض التقدم في تنفيذ برنامج اللامركزية في الحكومة وفي نقل السلطة إلى المجالس المحلية في المقاطعات. إلا أن الحكومة لا تزال بحاجة إلى إجراء مراجعة شاملة لقانون الحكم المحلي لعام ٢٠٠٤ وتوضيح أدوار ومسؤوليات إدارات رؤساء القبائل والمجالس المحلية. وتحتاج المجالس المحلية أيضا إلى المساعدة لبناء قدراتها لأداء عملها على نحو فعال وكفؤ، وفي تعبئة وإدارة الموارد العامة.

#### واو - مراجعة الدستور

٣٩ - في ١٠ كانون الثاني/يناير، قدمت لجنة مراجعة الدستور التي أنشأتها الحكومة تقريرها إلى الرئيس كوروما. واقترحت اللجنة إدخال ١٣٦ تعديلا على دستور عام ١٩٩١، من بينها ١٥ تعديلا على أحكام "راسخة" يتطلب الموافقة عليها إجراء استفتاء وطني. ومما يؤسف له عدم إدراج العديد من التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة والأحكام المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

#### تاسعا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤٠ - أحرز تقدم كبير في تعزيز احترام حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال بناء قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لرصد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان واستعراض حالة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشأت لجنة حقوق الإنسان مكاتب تقوم بأداء مهامها على الوجه الأكمل، وعينت بعض الموظفين الأساسيين، وأتمت معتكفا ل طرح الأفكار لوضع خطة استراتيجية لمدة خمس سنوات، ووضعت نظاما داخليا لمعالجة الشكاوى، ووضعت إطارا لإصدار أول تقرير لها عن حقوق الإنسان. وهي أيضا بصدد وضع الصيغة النهائية للدليل عن الإدارة والموارد البشرية، فضلا عن سياساتها المالية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة ٧٠ شكوى وحققت فيها بدعم من الأمم المتحدة.

٤١ - وتم إحراز بعض التقدم في بناء قدرة مؤسسات الدولة لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع. وأجرى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون عدة برامج تدريبية على حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والنساء والأطفال، والنتائج التي توصلت إليها لجنة الحقيقة والمصالحة لممثلي المجتمع المدني ومسؤولين من الوزارات الحكومية الرئيسية، مما فيها من الحكومات المحلية.

٤٢ - ورغم هذه التطورات الايجابية، لا يزال عدد من التحديات يعترض التحقيق التام لحقوق الإنسان. إذ لا يزال نظام العدل، واستجابة الحكومة إزاء العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك العنف المتزلي، والاعتصاب، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ضعيفا. ولا يزال الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الانتهاكات يشكل تهديدا للأمن الإنساني الأساسي للمرأة. بالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز تقدم كبير للحد من الحبس الاحتياطي لمدد طويلة جدا وتأجيل القضايا والاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة أو في تعزيز قدرات الإدعاء العام في وزارة العدل. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال يُوظف القضاة بعقود بمجموعات تعويضات أعلى مما هي لدى القضاة ذوي المرتبات. ولا يزال عدد الموظفين والتجهيزات غير كافية في العديد من المحاكم. ويوجد حاليا ١٩ قاضيا و ١٣ مستشارا قانونيا ولائيا.

٤٣ - وقدمت فرقة العمل الرئاسية التي أنشئت لاستعراض وتقديم توصيات لمعالجة المشاكل التي يتعرض لها قطاع العدالة تقريرها إلى الرئيس كوروما في ٢٥ كانون الثاني/يناير. وأوصت، في جملة أمور، باعتماد تشريع لمكافحة المخدرات والمواد الخطرة، وإنشاء محاكم مستعجلة للنظر في القضايا التجارية والقضايا المتعلقة بالأراضي، وإنشاء نظام محاسبي داخل الهيئة القضائية.

٤٤ - ومع أنه تم توزيع تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة على نطاق واسع، فإن تنفيذ توصياته لا يزال بطيئا. وفي حين تم تنفيذ بعض التوصيات، مثل إصدار قانون الشؤون الجنسانية وقانون حقوق الطفل، لم يُنفذ عدد من التوصيات الرئيسية، بما فيها برنامج التعويض لضحايا الحرب، والتصديق على الصكوك الدولية الرئيسية ودمج أحكامها في التشريعات المحلية، وتقديم التقارير القطرية إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات دولية.

## عاشرا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

٤٥ - عملت فرقة العمل المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة للمكتب عن كثب مع وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل لتوعية الجمهور بالقانون المعني بالمسائل الجنسانية الذي سنّ حديثا. غير أن خطة العمل الوطنية الهادفة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن

١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم توضع بعد بسبب نقص الموارد المالية وضعف القدرات المؤسسية لوزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل.

٤٦ - وواصل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري التركيز على تسريع عملية تمكين المرأة في المجالات الأساسية من الحياة الوطنية تماشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وساند المكتب عدداً من جماعات الدعوة للمرأة من أجل وضع استراتيجيات لتعزيز مشاركة النساء في العملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب، بالتعاون مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، تشجيع الأحزاب السياسية على الدفع باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب عن طريق زيادة عدد المرشحات في انتخابات المجالس المحلية المقرر إجراؤها في ٥ تموز/يوليه.

٤٧ - وفي إطار الجهود الإضافية المبذولة لتعزيز دور المرأة في العملية السياسية، عقد المكتب سلسلة من الاجتماعات مع وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الطفل، وممثلين عن الأحزاب السياسية، وبرلمانيات، وجماعات نسائية وشركاء دوليين، لاستكشاف سبل تعزيز تمثيل النساء في انتخابات المجالس المحلية. ونتيجةً لهذه المشاورات، شكّلت لجنة توجيهية وطنية ووضعت خطة عمل لفترة خمسة أشهر مرفقة بمؤشرات أداء. وتناولت خطة العمل أربعة مجالات ذات أولوية هي بناء قدرات البرلمانيات، وزيادة عدد النساء في الوظائف العامة، وبناء قدرات النساء اللواتي يمكن أن يترشحن للمشاركة في انتخابات المجالس المحلية، وتوعية الناخبين. وبالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عزز المكتب الجهود المبذولة لجمع الأموال من الجهات المانحة من أجل تنفيذ خطة العمل.

## حادي عشر - الإعلام/إذاعة الأمم المتحدة

٤٨ - واصل المكتب إشاعة ثقافة السلام والحوار والمشاركة عبر أنشطة التوعية التي شملت توعية الجمهور بأنشطة البعثة، وتوفير التدريب في مكان العمل للعاملين في مجال الإعلام، وتقديم إحاطات للصحافة وإجراء مقابلات مع مسؤولين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة، ومساندة أنشطة الاحتفال بالأيام الرسمية للأمم المتحدة.

٤٩ - وأنشئ اتحاد لأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لاستلام ممتلكات إذاعة الأمم المتحدة في أعقاب مغادرة المكتب. ويشمل هذا الاتحاد: شبكة الإذاعة المستقلة (Independent Radio Network)، وأستوديو الطبل الناطق (Talking Drums Studio)، واتحاد الإذاعات العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC World Service Trust)، وإذاعة معهد فوراه باي (Fourah Bay College)، بما يشمل إذاعة جبل أوريول (Radio Mount Aureol)، وأنباء شجرة القطن (Cotton Tree News)، ومؤسسة إيرونديل السويسرية (Hirondelle)

(Foundation of Switzerland). وتساند الأمم المتحدة والاتحاد جهود الحكومة الرامية إلى تحويل الإذاعة الحكومية، أي إذاعة سيراليون (Sierra Leone Broadcasting Service)، إلى إذاعة وطنية عمومية تعمل باستقلالية، مع السعي في نهاية المطاف إلى تحقيق هدف دمج الإذاعة العامة المستقلة التي ستنشأ بعد فتح المكتب، في إذاعة سيراليون التي أعيد تنظيمها. وستقتضي عملية التحويل هذه إطاراً قانونياً وما لا يقل عن سنتين من الاستثمارات الرأسمالية والتدريب.

## ثاني عشر - أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٥٠ - أقرّ مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون الذي كانت حكومة سيراليون ولجنة بناء السلام قد اعتمدها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتركز اللجنة، منذ اعتماد إطار التعاون، على الحصول على الدعم لتنفيذ الالتزامات التي يتضمنها الإطار، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة لسيراليون، وكذلك الاضطلاع بأنشطة جديدة وإكمال الأنشطة الجارية في مجالات بناء السلام ذات الأولوية. وفي شباط/فبراير، عممت حكومتا سيراليون وهولندا رسائل مشتركة تدعو إلى تنفيذ إطار التعاون وتشجع جميع أصحاب المصلحة على دعم هذا التنفيذ، وذلك إما عن طريق البرامج القائمة أو عبر بذل جهود جديدة.

٥١ - وواصل المكتب تقديم الدعم لعمل لجنة بناء السلام عن طريق توفير المشورة للحكومة بشأن تنفيذ التزاماتها على النحو المذكور في إطار التعاون، وعن طريق تيسير عقد اجتماعات منتظمة بشأن برامج اللجنة ذات الأولوية. وساند المكتب تخطيط اجتماعات وتنظيمها لحشد المساعدة لانتخابات المجالس المحلية وتنفيذ خطة الطوارئ المتعلقة بقطاع الطاقة.

٥٢ - وقام رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون في لجنة بناء السلام، فرانك مايور، الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة، بزيارة إلى سيراليون، من ٢١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، للتحضير للمشاورات الرفيعة المستوى لأصحاب المصلحة، التي ستُعقد في نيويورك في ١٩ أيار/مايو للبحث على تقديم الدعم لتنفيذ إطار التعاون.

٥٣ - وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، حُصص من أصل مبلغ الـ ٣٥ مليون دولار المعتمد لسيراليون، نحو ٤٧ في المائة لتنفيذ سبعة مشاريع كانت قد أقرت بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٧. وقد أُنجز تنفيذ ثلاثة من هذه المشاريع، وهي تشمل دعم اللجنة الانتخابية الوطنية، وبناء قدرات الشرطة في سيراليون، وتقديم الدعم العاجل لقوات الأمن الوطنية. ولا تزال ثلاثة من أصل المشاريع الأربعة الباقية قيد التنفيذ. وتشمل هذه

المشاريع دعم لجنة حقوق الإنسان، ودعم مرفق المياه والصرف الصحي في ثكنات ويلبيرفوس في فريتاون، ودعم الجهاز القضائي في البتّ بالقضايا العالقة المتراكمة. وتتواصل الاستعدادات لتنفيذ المشروع الرابع المتعلق بتنمية مشاريع الشباب.

### ثالث عشر - دعم المحكمة الخاصة لسيراليون

٥٤ - يواصل المكتب تقديم الدعم اللوجستي إلى قوة الحرس المنغولية التي توفر الحماية للمحكمة الخاصة لسيراليون. غير أنّ البعثة تتشاور مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والمحكمة الخاصة بشأن ترتيبات تسليم مسؤوليات الدعم قبل انتهاء فترة ولايتها.

### رابع عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٥٥ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم التقني والمالي للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ففي ٢٢ نيسان/أبريل، شارك الفريق القطري والشركاء في التنمية في اجتماع تشاوري لتعزيز عملية تنسيق الدعم الذي يقدمه الفريق إلى الحكومة ومواعمته واتساقه. وفي غضون ذلك، في ١٧ نيسان/أبريل، عقد المجلس الوطني المعني بمكافحة الإيدز، الذي يشرف على مكافحة الإيدز على الصعيد الوطني، اجتماعه الأول برئاسة الرئيس. فضلا عن ذلك، أجرت الأمانة الوطنية المعنية بمكافحة الإيدز استعراضا للخطة الوطنية بشأن الإيدز للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

### خامس عشر - سلوك الأفراد وانضباطهم

٥٦ - واصلت وحدة السلوك والانضباط التابعة للمكتب تدريب موظفي البعثة وتوعيتهم بشأن قواعد وأنظمة الأمم المتحدة، والحيلولة دون الاستغلال والاعتداء الجنسيين تماشيا مع سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التهاون على الإطلاق مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عن ارتكاب موظفي المكتب أي حالة من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

### سادس عشر - تقليص/تخفيض عدد موظفي المكتب

٥٧ - في رسالتي المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/63)، أبلغت المجلس بأنه سيتم تقليص ٦٢ وظيفة تمثل نسبة ٢٠ في المائة من الملاك المأذون به للمكتب بحلول ٣١ آذار/مارس. ويسرني القول إن هذا التقليص قد أُنجز، فانخفض عدد العاملين في المكتب من ٣٠٩ موظفين مدينيين إلى ٢٤٧ موظفا. وشملت عملية التقليص ١٥ موظفا دوليا و ٤٣ موظفا وطنيا وأربعة من متطوعي الأمم المتحدة. وقام المكتب أيضاً

بتبسيط المهام داخل عناصر البعثة التي خُفض فيها عدد الموظفين لكفالة استمرار البعثة في أداء أعمالها المتبقية بفعالية.

٥٨ - وفي أعقاب انتخابات المجالس المحلية المقرر إجراؤها في ٥ تموز/يوليه، سيقوم المكتب بتقليص عدد موظفيه المدنيين الباقين تدريجياً، من خلال عملية التناقص الطبيعي بما في ذلك عبر إعادة تعيين بعضهم في عمليات أخرى لحفظ السلام، وانتهاء عقود الموظفين. ويقدر أنه سيلزم توافر ٦٠ موظف دعم لإنجاز تصفية المكتب، التي يُتوقع أن تتم بين شهري تشرين الأول/أكتوبر و كانون الأول/ديسمبر. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى بعض الموظفين الفنيين لكفالة عملية الانتقال السلس والتسليم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون إلى مكتب المتابعة.

٥٩ - وكما ذكرت في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، سيغادر البعثة بين شهري آذار/مارس وآب/أغسطس خمسة من أصل مستشاري الشرطة الـ ٢٢ التابعين للمكتب. أما مستشارو الشرطة الـ ١٧ الباقون فسيغادرون البعثة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر. وفي المكتب الآن ١١ ضابط اتصال عسكرياً. وسيخفف عدد هؤلاء الضباط كالاتي: ضابط في تموز/يوليه، وأربعة ضباط في آب/أغسطس، وستة في أيلول/سبتمبر.

### سابع عشر - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

٦٠ - أعرب مجلس الأمن في قراره ١٧٩٣ (٢٠٠٧) عن اعترامه بأن يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لدى انتهاء ولايته مكتباً سياسياً متكامل للأمم المتحدة، وطلب تقديم اقتراحات محددة عن ولاية المكتب الجديد وبنيتة وقوامه في هذا التقرير. وبعد المشاورات التي جرت بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري وحكومة سيراليون، أقتراح أن يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في تشرين الأول/أكتوبر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون لفترة أولية مدتها سنة.

### ألف - ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

٦١ - أعرب المجلس أيضاً في قراره ١٧٩٣ (٢٠٠٧) عن اعترامه بأن يركز المكتب الجديد على الماضي قدماً بعملية بناء السلام، وحشد دعم الجهات المانحة الدولية، ودعم عمل لجنة وصندوق بناء السلام، وإنجاز أي مهام متبقية من ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في

سيراليون، ولا سيما تحقيق المصالحة الوطنية ودعم عملية الإصلاح الدستوري. وفي هذا الصدد، وفي ضوء المشاورات التي جرت بين مختلف أصحاب المصلحة الذين أشير إليهم في الفقرة ٦٠، أقتراح أن يُكلّف مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بمهمة مساعدة حكومة سيراليون على القيام، بأمور، من بينها ما يلي:

(أ) تقديم الدعم السياسي للجهود الوطنية والمحلية المبذولة لتحديد مواطن التوتر واحتمالات نشوب النزاع وخصوصا بشأن الانتماء السياسي والانتماء العرقي والموارد الطبيعية قبل اندلاع العنف، وإيجاد حلول لها؛

(ب) إنجاز عمليات إصلاح الحكم لجعله رشيدا وتوطيدها، بما في ذلك اعتماد وسائل لمكافحة الفساد؛

(ج) مراجعة دستور عام ١٩٩٢ والتشريعات الأساسية؛

(د) تعزيز الجهاز القضائي والبرلمان ومؤسسات الحكم الرئيسية؛

(هـ) دعم إصلاح قطاع الأمن؛

(و) تعزيز سير أعمال الحكم المحلي بشكل أكثر فعالية؛

(ز) تنفيذ إطار التعاون لبناء السلام وعمل لجنة وصندوق بناء السلام؛

(ح) مراقبة حالة حقوق الإنسان وتحليلها من أجل تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان وممارسات حماية هذه الحقوق على الصعيد الوطني، لا سيما في إطار تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة؛

(ط) مواصلة بذل الجهود وتوسيعها من أجل تمكين المرأة والشباب سياسيا واقتصاديا عبر بناء قدراتهم على المشاركة في عمليات بناء السلام وصنع القرارات العامة والاضطلاع بمشاريع اقتصادية تعاونية؛

(ي) مساندة تعميم المنظور الجنساني في جهود توطيد السلام تماشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛

(ك) مساعدة الحكومة في تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الشريكة المعنية، بما فيها الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية لضمان الاضطلاع بالأنشطة الواردة أعلاه؛

(ل) تعزيز ثقافة السلام والحوار بوسائل منها تقديم الدعم للإذاعة العمومية المستقلة المعتمز إنشاؤها؛

(م) مواصلة التعاون عن كثب مع عمليات السلام الأخرى في المنطقة دون الإقليمية في إطار الجهد المشترك لتعزيز السلام الإقليمي.

## باء - هيكل وقوام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

٦٢ - من المقترح أن يرأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ممثلي التنفيذ، الذي سيكون مسؤولاً أمام لجنة الشؤون السياسية بوصفه ممثلي التنفيذ، وأيضاً أمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيكون المكتب خاضعاً لإدارة الشؤون السياسية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي ظل تشاور وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب دعم بناء السلام وسائر الأطراف المعنية ذات الصلة.

٦٣ - ويتضمن قوام موظفي المكتب ممثلي التنفيذ و ١٦ من الموظفين المدنيين الفنيين الدوليين ومستشار عسكري ومستشار لشرطة الأمم المتحدة. ويساعد هؤلاء الموظفين الفنيين التسعة عشرة ثلاثة من المساعدين الإداريين الوطنيين و ٢٤ من موظفي الدعم التنفيذيين (١٦ من الموظفين الدوليين و ٨ من الموظفين الوطنيين) و ٢٠ من موظفي دعم الطائرات العمودية (٤ من الدوليين و ١٦ من الوطنيين).

٦٤ - ويتألف المكتب من مكتب أمامي صغير لدعم ممثلي التنفيذ، وثلاثة أقسام فنية للتركيز على المجالات الرئيسية للولاية، وهي السلام وشؤون الحوكمة؛ وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والشباب وتمكين المرأة.

٦٥ - ويتضمن المكتب الأمامي لممثلي التنفيذ مستشار سياسي رئيسي (بالرتبة مد-١) لتوفير التحليل الاستراتيجي بشأن التطورات السياسية على الصعيدين الداخلي ودون الإقليمي ومواصلة المشاركة المباشرة مع الوزراء الوطنيين والدوليين الرئيسيين؛ وكذلك موظف أقدم لشؤون التعاون في مجال بناء السلام (بالرتبة ف-٥) من أجل دعم أعمال لجنة بناء السلام، إلى جانب تنفيذ أولويات إطار التعاون في بناء السلام والمشاريع التي تتلقى الدعم من صندوق بناء السلام؛ ومستشار عسكري أقدم (بالرتبة ف-٥) لتقديم المشورة بشأن الآثار العسكرية للقضايا السياسية والأمنية الداخلية ودون الإقليمية، والعمل كنقطة اتصال مع سائر كيانات حفظ السلام والكيانات العسكرية في المنطقة وتقديم الإرشاد للقوات المسلحة وهيئة الاتصالات مع الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب؛ ومستشار شرطة أقدم (بالرتبة ف-٥) لمساعدة النظراء الوطنيين في تنمية القدرات المتعلقة بمجابهة تكاثر الجرائم المنظمة والمخدرات، وبناء وتنفيذ آليات المساءلة والرقابة، فضلاً عن

المعايير المهنية، وكفالة التوعية بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان فيما يتصل بأعمال قطاع الأمن.

٦٦ - ويتلقى المستشار العسكري الأقدم المساعدة من مستشار عسكري من أحد البلدان المساهمة بقوات، حيث يوفر المشورة بشأن الآثار العسكرية للقضايا السياسية والأمنية الداخلية ودون الإقليمية، في حين أن مستشار الشرطة الأقدم يتلقى المساعدة من أربعة من مستشاري شرطة الأمم المتحدة المقدمين من بلدان مساهمة بأفراد من أفراد الشرطة، حيث يتولى هؤلاء المستشارون الأربعة مساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة قوة للشرطة ذات طابع مهني.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، يشمل المكتب الأمامي موظفا إعلاميا (بالرتبة ف-٤) للمساعدة في استحداث استراتيجيات إعلامية، وتقديم المشورة للنظر في القضايا المتصلة بوسائل الإعلام، والإعانة في الانتقال من إذاعة الأمم المتحدة إلى مؤسسة تبث عامة ومستقلة. وموظف للشؤون السياسية (بالرتبة ف-٤) من أجل القيام برصد وتحليل الاتجاهات والتطورات السياسية ودون الإقليمية، وصوغ جميع الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك التقارير والبرقيات المشفرة؛ ومساعد خاص (بالرتبة ف-٣) لمساعدة أي ممثل تنفيذي في تنفيذ مسؤولياته، وخاصة فيما يبذله من جهود تنسيقية ومشاركة استراتيجية مع الأطراف المعنية الوطنية والدولية والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٦٨ - ويشمل قسم السلام وشؤون الحوكمة موظفين من موظفي السلام وشؤون الحوكمة (أحدهما بالرتبة ف-٥ والآخر بالرتبة ف-٤)، حيث سيقومان بالتركيز على بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية وتعزيز العمليات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والمحلي فيما يتصل بفض النزاعات المتكررة على نحو سلمي، ومعالجة النزاعات قبل أن تفضي إلى توترات عنيفة، وبناء توافق في الآراء يتسم بتعدد الأنصار وذلك فيما يتعلق بالقضايا والسياسات الوطنية الحساسة من خلال الحوار والإشراك.

٦٩ - ويتضمن قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون موظفا لحقوق الإنسان وسيادة القانون (بالرتبة ف-٥) وموظف آخر لسيادة القانون (بالرتبة ف-٤)، وذلك من أجل الاهتمام بتعزيز سيادة القانون، وتنمية قدرة النظام القضائي، وتيسير الوصول إلى ساحة العدالة، وتوفير المشورة بشأن عملية استعراض الدستور، واستحداث طرق جديدة لفض النزاعات. ويشمل هذا القسم أيضا موظفين لحقوق الإنسان (أحدهما بالرتبة ف-٥ والآخر بالرتبة ف-٤) للمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية المتصلة بحماية النهوض بحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال بناء القدرات ذات الصلة للجنة حقوق الإنسان الوطنية، ومعاونة

الحكومة في وضع خطة وطنية في ميدان حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير، وإصدار تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتقديم عشرة موظفين وطنيين للاضطلاع بمسؤولية مراقبة وتحليل حالة حقوق الإنسان في البلد وإعداد تقارير عامة منتظمة في هذا السبيل.

٧٠ - ويضم قسم الشباب وتمكين المرأة موظفا واحدا لشؤون الشباب وتمكين المرأة (بالرتبة ف-٥)، وموظفا آخر للشؤون الجنسانية (بالرتبة ف-٤)، وموظفا ثالثا لتمكين الشباب (بالرتبة ف-٤)، حيث سيتولى هؤلاء الموظفون الاهتمام بتعزيز القدرات الوطنية في مجال حماية حقوق النساء والشباب والنهوض بهما، مع التركيز بصفة خاصة على كفالة إدراجهم وإشراكهم في عمليات صنع القرار على الصعيد الوطني، وكذلك البرامج المتصلة بتوطيد دعائم السلام. وعلاوة على ذلك، فإن موظف الشؤون الجنسانية سيقوم بإدماج نوع الجنس في جهود دعم السلام التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٧١ - وبغية قيام المكتب بالوفاء بولايته على نحو فعال، فإنه يتعين تكوينه بشكل يسمح بتشارك موظفي السياسات العامة والتنمية بالأمم المتحدة في موقع واحد، حيث يقومون باستغلال الموارد المشتركة للمكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري بهدف تنفيذ ولاية المكتب. ومن شأن هذا التواجد في موقع واحد أن يتيح أيضا صياغة سياسات أكثر تماسكا، فضلا عن الاضطلاع بأنشطة لتعبئة الموارد بأسلوب يتسم بمزيد من التكامل، والقيام بالتنفيذ المشترك لبرامج ومبادرات الأمم المتحدة.

٧٢ - وسوف تتوقف قدرة المكتب المتكامل على تنفيذ ولايته بشكل فعال على مدى توفر القدرات والموارد اللوجستية اللازمة، بما في ذلك خدمات الطائرات العمودية والدعم التشغيلي المقدم من إدارة الدعم الميداني. وثمة أهمية خاصة لخدمات الطائرات العمودية هذه، فوسائل النقل المحلية من المطار الدولي في لانغي حتى داخل البلد في فريتاون لا تتمثل للمعايير الدولية أو معايير الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل هناك حاجة ملحة لوجود قدرة جوية من أجل الإجلاء الطبي.

## ثامن عشر - ملاحظات

٧٣ - أحرز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون تقدما ملموسا بشأن مساندة جهود الحكومة الرامية إلى توطيد دعائم السلام بالبلد. وقد أعان المكتب الحكومة في تعزيز قدرة قطاع الأمن، وتشجيع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وبناء قدرات اللجنة الانتخابية الوطنية فيما يتصل بإجراء الانتخابات، واتخاذ الترتيبات اللازمة لتسليم إذاعة الأمم

المتحدة. ومع هذا، فإن البلد لا يزال يتعرض لتوترات سياسية على أسس عرقية وإقليمية، وهو يتسم بمعدل انتعاش اقتصادي بطيء وبسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وبخطورة التحديات المتصلة بشؤون الحوكمة، وفي حالة عدم معالجة هذه الأمور على نحو حذر، فإنها قد تفضي إلى تقويض عملية توطيد دعائم السلام.

٧٤ - وقد أسهمت مساندة بناء القدرات، التي يوفرها المكتب المتكامل من أجل اللجنة الانتخابية الوطنية وقطاع الأمن أيضا، في تعزيز قدرة هاتين المؤسستين على النهوض بأعباء ولايتيهما الدستوريتين. أما نهج شرطة سيراليون في تناول إنفاذ القانون فهو يتسم بمزيد من الطابع المهني وبحسن التنسيق كذلك. وعلاوة على هذا، فإن أعمال التدريب والرصد التي يقوم بها المكتب المتكامل في مجال مراقبة الجماهير قد حسنت من قدرة الشرطة على معالجة الأعمال الجماهيرية الخاصة بالعصيان المدني، بما في ذلك مظاهرات الطلبة واحتجاجات العمال. وفي ضوء هذا، فإن المكتب يحظى على نحو مطرد بثقة واحترام الجمهور. ومع هذا، فلا تزال الشرطة بحاجة إلى مساندة المجتمع الدولي من أجل شراء المعدات اللازمة واستكمال مرافقها بكافة أنحاء البلد.

٧٥ - وكان ثمة تقدم هام أيضا في مجال زيادة القدرة المهنية للقوات المسلحة، وذلك بدعم من المملكة المتحدة والفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب والمكتب المتكامل وماخون آخرون كذلك. وبغية المحافظة على هذه التطورات الإيجابية، يلزم أن تدخل تحسينات على أحوال عمل ومعيشة الأفراد العسكريين، إلى جانب الدعم اللوجستي المقدم للجيش.

٧٦ - وقد استمر تحسن الأحوال الأمنية بالبلد بسبب تزايد قدرة قطاع الأمن. وقد أسهم أيضا التزام قادة بلدان اتحاد نهر مانو بتهيئة حل سلمي لما يواجههم من قضايا في انتشار الاستقرار في سيراليون والمنطقة دون الإقليمية. وأشجع من جانبي حكومة سيراليون على مواصلة دعمها للجهود الرامية إلى تنشيط اتحاد نهر مانو.

٧٧ - وهناك أهمية بالغة لقيام الأحزاب السياسية الرئيسية بتنحية خلافاتهم السياسية جانبا لصالح دعم السلام بالبلد. وأدعو الحكومة إلى أن تتولى القيادة فيما يتصل بتشجيع المصالحة الوطنية وتوسيع نطاق الحوار السياسي وإشراك كافة المواطنين بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو منشئهم العرقي أو أصلهم الإقليمي، وذلك على صعيد الانتعاش الوطني والعمليات السياسية.

٧٨ - وقد واصلت الحكومة اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية بالبلد. ومما يدعو على الاعتبار في هذا الصدد، ما يلاحظ من ارتفاع مستوى الدعم المقدم من الشركاء الدوليين لتنمية قدرة البرلمان وقطاع العدل ودعم جهود الحكومة

في مجال مكافحة الفساد. وما زالت هناك حاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي إبان متابعة الحكومة لبذل جهودها من أجل إزالة المركزية واستعراض الدستور وإصلاح القطاع العام.

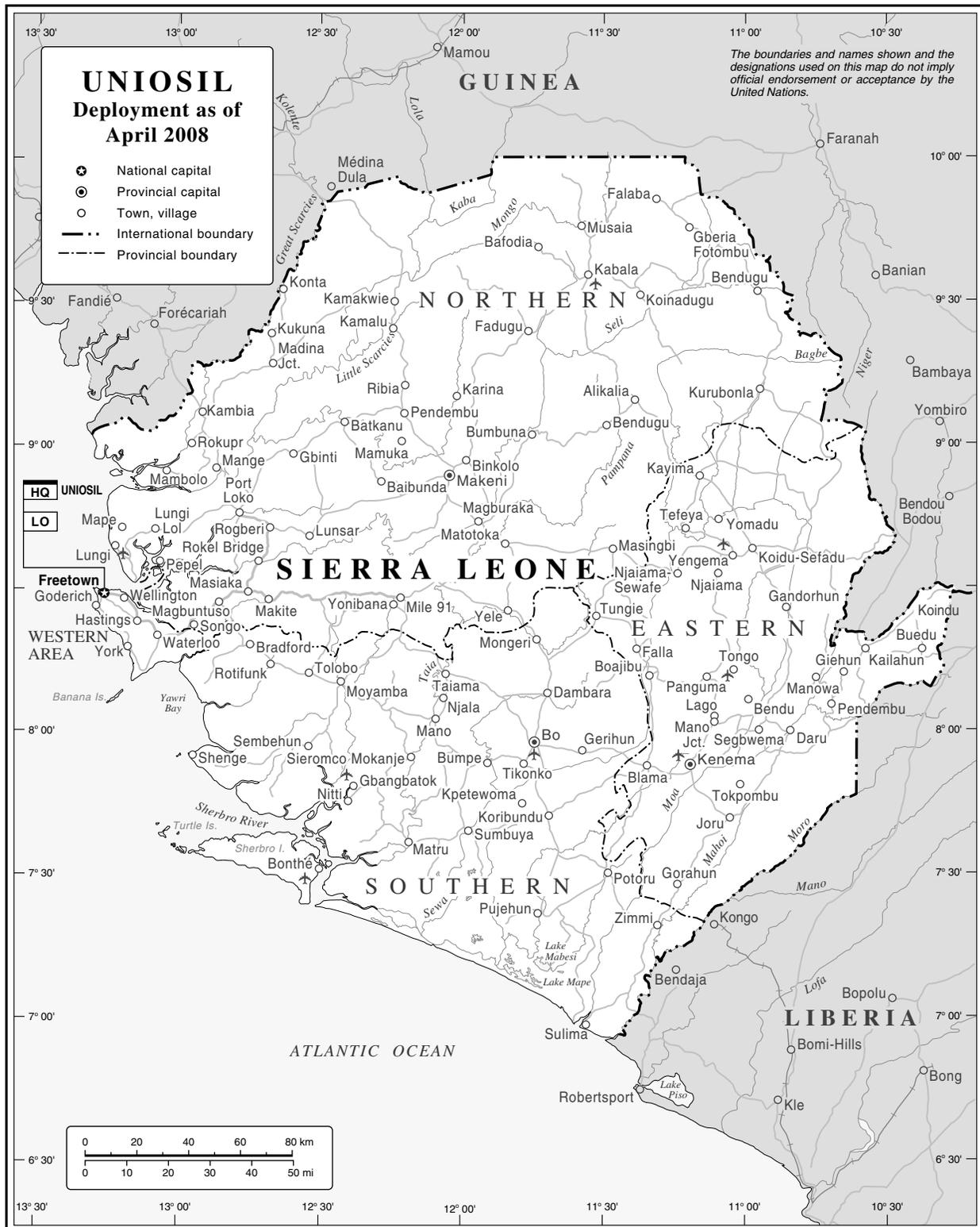
٧٩ - ويمثل اشتراك سيراليون مع لجنة بناء السلام مصدرا هاما للمساعدة الخارجية المعززة، وإني أشجع الحكومة على التعاون بشكل وثيق مع اللجنة في ميدان مواصلة تحديد وتنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تؤثر بأسلوب إيجابي على الانتعاش الاقتصادي ودعم السلام الشامل.

٨٠ - وثمة تقدم في الاستعدادات المتعلقة بانتخابات المجالس المحلية. وقد أفضى إنجاز تحديد الدوائر وسداد التبرعات الكبيرة التي أعلنتها المانحون لميزانية الانتخابات إلى كفاءة القيام في الوقت المناسب بإكمال المهام الرئيسية التي ترتبط بهذه الانتخابات. وبودي أن أثنى على الحكومة لاتخاذها خطوات عاجلة ترمي إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه العملية الانتخابية.

٨١ - وقد ازداد احترام حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق السياسية والمدنية. وبالإضافة إلى ذلك، كان ثمة بعض من التقدم في سن تشريعات تتصل بحقوق المرأة والطفل. وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن قطاع سيادة القانون لا يزال يواجه تحديات خطيرة، وهي تحديات ستظل بحاجة إلى مساندة المجتمع الدولي.

٨٢ - وفي أعقاب انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون في شهر أيلول/سبتمبر، ستستمر الحاجة إلى اطراد الالتزام من جانب الأمم المتحدة في سيراليون. أما إنشاء مكتب متكامل لبناء السلام على يد الأمم المتحدة، وهو مكتب يقوم بشكل تاريخي بالتصدي لما يواجهه البلد من تحديات سياسية واقتصادية وتحديات تخص بناء السلام أيضا، فإنه سيكون بمثابة وسيلة هامة لمواصلة الدعم الدولي لتوطيد السلام في سيراليون. وإني أوصي بالتالي بأن يوافق مجلس الأمن على إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وذلك لفترة أولية تبلغ عاما واحدا، وفقا لما جاء في الفقرات ٦١ إلى ٧٢ من هذا التقرير، من حيث ولاية وهيكل وقوام المكتب المقترح.

٨٣ - وفي الختام، أود أن أثنى على حكومة سيراليون وشركائها إزاء تهيئة بيئة من شأنها أن تفضي إلى القيام بمزيد من التعاون، كما أرغب في الإعراب عن بالغ تقديري لموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وفريق الأمم المتحدة القطري بهذا البلد لما قدموه من مساهمة كبيرة في عملية توطيد دعائم السلام في سيراليون. وأبلغ تقديري كذلك لجميع تلك البلدان التي ساهمت بقوات شرطة وبأفراد عسكريين من أجل المكتب المتكامل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، والشركاء الدوليين، والمنظمات غير الحكومية، فيما يتصل بما قدمته كافة هذه الأطراف من مساهمات سخية ودعم مستدام لقضية السلام في سيراليون.



Map No. 4263 Rev. 7 UNITED NATIONS  
April 2008

Department of Field Support  
Cartographic Section